

تعقيب سياسي

بناء السلام في المناطق الحضرية من خلال المبادرات المجتمعية الهادفة إلى الحد من انتشار واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبيا

علاء الترتير ونيكولاس فلوركين

برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، جنيف، سويسرا

المؤلف المراسل علاء الترتير (alaa.tartir@smallarmssurvey.org)

انتشرت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبيا ما بعد الثورة انتشارًا واسعًا، واستشرى الاتجار بها بسبب الصراع السياسي والمسلح المستمر الذي أعقب سقوط القذافي. وبدافع استمرار حالة انعدام الأمن وضعف سلطات الدولة المركزية، انبرت الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعية إلى تطوير مبادرات خاصة بها لبناء السلام، ومنها ما اشتمل على تدابير محلية للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. يستند هذا التعقيب السياسي إلى معلومات مستمدة من مدن الزاوية والبيضاء وطبرق، ويناقش الآليات التي تؤدي إلى ظهور مثل هذه المبادرات، وأساليب تنفيذها، ومواطن القوة والضعف فيها. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات المحلية لم تُفض إلى بناء سلامٍ دائمٍ وشامل على المستوى الوطني، إلا أنها تقدم مجموعةً أوليةً من الدروس المستفادة التي يمكن أن تساعد في توجيه الجهود المستقبلية الهادفة إلى بناء السلام والحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: ليبيا؛ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ بناء السلام؛ حرب أهلية؛ نزاع مسلح؛ مجتمع مدني

مقدمة

يُعزى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي إلى عوامل خارجية وداخلية تستديم النزاع الدائر وحالة التفكك.¹ ومن العوامل الرئيسية التي ترسخ انعدام الأمن وتساهم في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما في المعازل الحضرية للأطراف المتحاربة، الانقسامات الداخلية الليبية، وهيمنة الجماعات المسلحة غير الحكومية واستيلائها على مؤسسات رسمية رئيسية، وغياب الدولة القادرة على احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وسهولة اختراق الحدود الليبية، والتدخلات الخارجية الإقليمية الهدامة، ومحدودية الآليات الدولية وإخفاقاتها في التوسط في إبرام اتفاق سلام أو إطلاق عملية انتقال سياسي شاملة تُفضي إلى إحلال الاستقرار والديمقراطية.²

تُعد معركة الظفر بطرابلس مثالاً لذلك، حيث تسعى جماعات مسلحة ذات معتقدات سياسية وأيديولوجية واجتماعية مختلفة إلى السيطرة على الموارد والمؤسسات وعملية صنع القرار السياسي في مرحلة ما بعد الثورة. وقد سعت المدن والبلدات والقبائل والأحياء والجماعات المسلحة والعائلات الممتدة في جميع أنحاء البلاد إلى امتلاك الأسلحة بوسائل مختلفة ولأغراض مختلفة - مثل الحاجة المتصورة للدفاع عن النفس، والإجرام المتفشي، والرغبة في الانتقام، والسيطرة على طرق التجارة الحدودية، وتحقيق المكاسب السياسية - وسرعان ما تحولت تلك الأسلحة إلى تهديد وأدت إلى انعدام الأمن ولنزاعات مطوّلة.³

¹ الأسلحة الصغيرة عمومًا هي أسلحة مصممة للاستخدام الفردي، وتشمل المسدسات الدوّارة، والمسدسات ذاتية الإلقام، والبنادق، والبنادق القصيرة، والمدافع الرشاشة الصغيرة، والبنادق الهجومية، والرشاشات الخفيفة. أمّا الأسلحة الخفيفة فهي عمومًا مصممة ليستخدمها شخصان أو ثلاثة أشخاص كطاقم واحد، غير أن بعض تلك الأسلحة يمكن أن يحملها ويستخدمها شخص واحد. وتشمل الرشاشات الثقيلة، وقاذفات القنابل المحمولة والمثبتة، والمدافع المحمولة المضادة للطائرات، والمدافع المحمولة المضادة للدبابات، والبنادق عديمة الارتداد، والقاذفات المحمولة للصواريخ المضادة للدبابات والأنظمة الصاروخية، والقاذفات المحمولة للصواريخ المضادة للطائرات، ومدافع الهاون التي يقل عيارها عن 100 ملم (Jenzen-Jones & Schroeder 2018).

² للاطلاع على تحليل أوفى حول ديناميات النزاع الليبي، انظر (Lacher 2020). وللاطلاع على تحليل إضافي حول تطور الجماعات الليبية المسلحة منذ العام 2014، انظر (Eaton, T. et al 2020).

³ للمزيد حول هذه الأبعاد المختلفة للجماعات المسلحة في ليبيا، انظر (Lacher & Al-Idrissi (2018); Lacher (2019); McQuinn (2012); Tubiana & Gramizzi (2017, 2018).

في المقابل، لا تزال الحكومة المركزية أضعف من أن تفرض سلطتها أو تحد من انتشار الأسلحة واستخدامها، وهي عاجزة عن تنفيذ عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإنه لمن رحم هذا الوضع والافتقار إلى استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها انبثقت المبادرات المحلية تلقائيًا من المستويات المحلية. وقد تصدى عددٌ من مبادرات بناء السلام المجتمعية إلى مشكلة انتشار الأسلحة، ولا سيما في المناطق الحضرية غرب ليبيا وشرقها.⁴

تفرض الفوضى السياسية والأمنية المستشرية في ليبيا تحديًا على فاعلية هذه المبادرات المجتمعية واستدامتها، وتُصعّب مهمة تقييمها وقياس فاعليتها كثيرًا. وفي حين أن من غير المنصف أن نتوقع نجاح الجهود المحلية في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستوى الوطني، فإن تلك المساعي توفر معلومات تفيد في تصميم الخطط الوطنية المستقبلية.

انبثقت بعض تلك المبادرات استجابةً للاحتياجات المحلية من أجل استعادة الاستقرار واستدامة عمل المؤسسات الاجتماعية. وانبثقت أخرى كرد على حوادث محددة وقعت في تلك المجتمعات. وفي معظم الحالات، انبثقت تلك المبادرات، بالرغم من نطاقها الضيق، بفضل تقاطع العادات المحلية والقبلية وعوامل أخرى تتفرد بها تلك المجتمعات. يتضمن هذا التعقيب السياسي معلومات مستمدة من باحثين محليين قابلوا قادة مجتمعات محلية في ثلاث مناطق حضرية - الزاوية (غرب ليبيا) وطبرق والبيضاء (شرق ليبيا) - ويُقدم عددًا من الاستنتاجات بشأن المبادرات المجتمعية المحلية وكيف يمكن أن تساعد في توجيه الجهود المستقبلية في مجال بناء السلام والحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبيا.⁵

الزاوية

تقع مدينة الزاوية في شمال غرب ليبيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتبعد نحو 45 كيلومترًا عن طرابلس من جهة الغرب، ويبلغ عدد سكانها حوالي 200,000 نسمة. عانت الزاوية كغيرها من المدن الليبية جراء تبعات النزاع المسلح الذي أسفر منذ العام 2013 عن سقوط قتلى وجرحى وتشريد السكان وعن أضرار اجتماعية واقتصادية وانتشار الأسلحة وانعدام الأمن عمومًا. وقد حُدّت حالة انعدام الأمن المستمرة بمنظمة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، إحدى منظمات المجتمع المدني، إلى إطلاق عملية لبناء السلام تحت مسمى مبادرة السلم الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، التي أسفرت عن مصادقة السلطات المحلية على إعلان الزاوية لتوطيد السلام وإعادة الإعمار (نختصره من الآن فصاعدًا بإعلان الزاوية) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.⁶

يتكون إعلان الزاوية من ١٧ مادة وخمسة أهداف، تشمل إدماج المقاتلين السابقين واحتواءهم في عملية المصالحة على أمل نزع السلاح من المجتمع، توفير فرص للمقاتلين السابقين والجماعات المسلحة لتشجيعهم على تسليم أسلحتهم، القضاء على التطرف، الحد من العنف، استدامة الاستقرار على المدى الطويل. ويُعد الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عنصرًا أساسيًا في هذا الإعلان، حيث تهدف المادة (٧)، مثلاً، إلى "جعل الزاوية مدينة آمنة خالية من كل مظاهر التسلح غير المنظم".⁷ وفي سبيل ذلك، اشتملت الإنجازات الملموسة على التوسط في التوصل إلى وقف إطلاق النار بعد ثلاث سنوات من الصراع المسلح، وإعادة فتح الطرق وإزالة الأسلحة الثقيلة والجماعات المسلحة من شوارع المدينة، وانتخاب مجلس محلي جديد، وأنشئت لجنة للمتابعة والتنسيق مع المؤسسات المختلفة في المدينة لإيجاد إطار عمل لتنفيذ بنود الإعلان.

لم يلب تنفيذ الإعلان جميع التوقعات،⁸ وأدى استمرار الصراع على المستوى الوطني إلى عرقلة التقدم المحرز على المستوى

⁴ تجدر الإشارة إلى أن الحكومات الليبية المتعاقبة منذ الإطاحة بالقدافي أقرت قوانين وتشريعات عديدة لتنظيم استخدام الأسلحة والمتاجرة بها والحد من انتشارها، ولا سيما بين عامي 2011 و2014 (متوفرة في قاعدة بيانات تشريعات قطاع الأمن الليبي الخاصة بمركز جنيف لحكومة قطاع الأمن [\(https://security-legislation.ly/\)](https://security-legislation.ly/)). غير أن تفحص هذه المحاولات التشريعية بعينٍ ناقدة يقودنا إلى استنتاجين رئيسيين: (1) غياب

التنسيق بين الهيئات التشريعية الليبية المتعاقبة، حيث صدرت القوانين والقرارات الخاصة بالحد من الأسلحة بالاتفاقية وعدم الفاعلية (Doghman 2019). استمرارية الجهود أو البرامج، (2) اتسم تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالحد من الأسلحة بالاتفاقية وعدم الفاعلية (Doghman 2019).

⁵ في أواخر العام 2018، كُلف برنامج مسح الأسلحة الصغيرة خبيرين في الشأن الليبي بإجراء بحث حول المبادرات المجتمعية الرامية إلى الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبيا. ونجم عن ذلك إعداد دراسات حالة مفصلة، وأجريت 33 مقابلة متعمقة مع شخصيات رئيسية تحدر من خلفيات مهنية وشخصية متنوعة في ليبيا، كان من بينها أعضاء في الحكومة وناشطون وأكاديميون وقادة ميليشيات سابقون وشيوخ قبائل ووجهاء وممثلون لمنظمات مدنية، وكان معظمهم من الرجال. اعتمدت الأقسام الفرعية في هذا التعقيب السياسي المتعلقة بدراسات الحالة اعتمادًا بالغًا على البحث الذي أجراه الخبيران (Doghman 2019; Eljarh 2019).

⁶ يؤمن مؤيدو هذه المبادرة "بأهمية التصورات" في تغيير المواقف، ويدعون إلى رواية وخطاب بديلين لتعزيز العمل السلمي. وعلى الصعيد العملي، نفذت منظمة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية هذه المبادرة على مراحل، وأطلقت بموازاتها حملة إعلامية للتوعية بالحاجة إلى نبذ العنف والانخراط في المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي، ولا سيما من خلال تعليق اللافتات والملصقات في الميادين والساحات والمتنزهات وأبواب المساجد والنوادي والمحال التجارية في المدينة. واستحدثت فرقة عمل جُلّها من شباب مستقلين ذوي سمعة طيبة اجتماعيًا وتعليميًا ومهنيًا ومهارات تفاوضية قوية بهدف عقد حوارات ثنائية مع الفاعلين المختلفين في المدينة. وأفضى ذلك إلى الاتفاق على أهمية عقد حوار شامل بين سكان المدينة وفيما بين الجماعات المتنافسة أنفسها، وعلى ضرورة الاشتغال على التنمية البشرية وأبعاد التمكين الاقتصادي في الاستراتيجيات الهادفة إلى وقف العنف. وتضمنت المراحل اللاحقة بناء الثقة بين الجهات الفاعلة المسلحة وغير المسلحة، والتأثير في موقف الجماعات المسلحة الرئيسية إزاء القضايا المتعلقة بنزع السلاح وإعادة الإدماج والحكم المحلي، وعقد مناقشات مستفيضة مع مؤسسات الدولة ودوائرها الفرعية مثل الهيئات الوزارية والبلدية، وإيجاد مساحة للحوار الثنائي المباشر بين هذه الجهات الفاعلة على مستوى الدولة ودوائرها الفرعية، وقيام فرقة العمل التابعة لمنظمة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية بوضع خطة عمل لترجمة الاتفاقات إلى خطوات ملموسة تحدد الإطار الزمني والجهات الفاعلة المشاركة والنتائج المتوقعة (Doghman 2019).

⁷ يتوفر نص إعلان الزاوية عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/33P3Sd>

⁸ أخفق الإعلان، على سبيل المثال، في تلبية تطلعات التنمية الاقتصادية الواردة فيه بسبب نقص الموارد المالية وتضارب الرؤى والمصالح الاقتصادية لدى الفاعلين الرئيسيين.

المحلي. غير أن المبادرة برهنت على أهمية الدور التعبوي الذي يمكن أن تضطلع به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تعزيز بناء السلام والحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلى جاهزية تلك الجهات واستعدادها للتصدي للقضايا الوطنية، حيث أطلقت منظمة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية في شباط/فبراير 2020 مبادرة وطنية لتعزيز الاستقرار والأمن والمصالحة، وأخذت تدعو إلى تفعيل دور المؤسسة القضائية المحوري في حل المأزق الراهن في ليبيا.⁹

طُبرق

تقع مدينة طُبرق في شرق ليبيا، ويقطنها حسب التقديرات 170,000 نسمة. ونظرًا لانتشار ثقافة الصيد فيها على نطاق واسع، فإن قسمًا كبيرًا من السكان لا يزالون يحوزون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منازلهم، ومع ذلك فإن وجود هياكل وتركيبات قبلية قوية وراسخة يمنع انتشار الجماعات المسلحة ويضمن الاستقرار النسبي والسلم المجتمعي.

استُخدمت العادات والأعراف القبلية الصارمة وقوانين العقوبات لتنظيم حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في طبرق في مرحلة ما بعد ٢٠١١ وذلك لملء الفراغ الناجم عن انهيار الدولة المركزية من حيث الحد من الأسلحة. ويعود الفضل الأكبر لشبكة موثوقة من الوسطاء والمؤسسات في طُبرق التي أدركت منذ البداية الخطر المترتب على انتشار الأسلحة ونشوء الجماعات المسلحة، وضمت تلك الشبكة هياكل هجينة تتألف من زعماء قبليين ومسؤولين في المؤسسة الأمنية وأعضاء في المجلس المحلي والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، تشكّلت لجنة محايدة بعد العام 2016 من شيوخ ووجهاء قبليين، وأعلنت عقوبات محددة على من يستخدم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في النزاعات ترواحت بين الغرامة وبين النفي من المدينة. وساعدت تلك الترتيبات في ضمان مشاركة شخصيات عسكرية وأمنية موثوقة في زمن الفوضى لمواجهة التحديات المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأقامت المبادرات المحلية الرامية إلى الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أساس الهياكل القبلية المحلية وقوانين العقوبات العرفية. وفي حين كانت تلك الآليات قاصرة في إشراك النساء والشباب في صياغة السياسات، إلا أنها توضح فوائد إشراك المعنيين في قطاع الأمن المحلي في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستوى المحلي والحلول دون إساءة استخدامها.

البيضاء

تقع مدينة البيضاء في شرق ليبيا، يبلغ عدد سكانها 220,000 نسمة، وفيها مجمعٌ بيروقراطي إداري ضخم بُني للحكومة يشتمل على قاعة برلمانية. وكما في طُبرق، نشأت المبادرات المحلية للحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كوسيلة لضمان السلم المحلي، وشاركت فيها السلطات المحلية وشخصيات عسكرية وأمنية محلية مرموقة. وشهدت المدينة نشوء جماعات مسلحة قوية في أعقاب الثورة الليبية عام 2011، واضطلعت الجهات الراعية لها بدور رئيسي في مواجهة الجماعات المسلحة غير المتعاونة التي عدّتها السلطات المحلية كتهديد. وهذا ما حصل في حالة لواء 17 فبراير الأمني ذي الميول الإسلامية في 2014 الذي حلّه اللواءان الثوريان المسيطران على المجلس المحلي لمدينة البيضاء وجمعا أسلحته بواسطة مديرية الأمن في البيضاء. واعتُبر ذلك أساسيًا للتوصل إلى نهاية سلمية نسبيًا لما كان يمكن أن يتطور إلى تصعيد خطير في العنف. ومارس قادة المدينة أيضًا ضغوطًا على الحكومة المركزية لكي تدعم جهود نزع السلاح المحلية من خلال توفير الأموال والمساعدة في شراء الأسلحة من المقاتلين في عامي 2014-2015.¹⁰

وكما في طبرق، يكمن الدرس الأبرز المستفاد من تجربة مدينة البيضاء في أن مبادرات الحد من الأسلحة تغدو أكثر فاعلية حين تتمتع السلطات المحلية والهياكل الأمنية والعسكرية المحلية بمستويات مرتفعة من الثقة والشرعية في المجتمع المحلي، وتكون قادرة على المشاركة في الحكم وضمان الاستقرار في خضم الفوضى والأزمات الوطنية.

الدروس المستفادة

تقدم دراسات الحالة الثلاث معلومات حول مساعي الليبيين العفوية للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالرغم من عدم الاستقرار المستمر. تنسجم المبادرات المطروحة عمومًا والنتائج المنبثقة عن عملية المؤتمر الوطني الليبي لعام 2018، التي تضمنت مشاورات شاملة من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني هدفت إلى البحث عن "عناصر التوافق في المشهد السياسي الليبي المفكك حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالصراع ومستقبل الدولة الليبية" (HD Center 2018: 9). وقد احتوى التقرير الختامي للمؤتمر مجموعة من التوصيات المتعلقة بالأولويات الوطنية، وتوزيع السلطة والموارد، والمصالحة الوطنية، والأمن والدفاع، بما في ذلك سلسلة من الإجراءات للتعامل مع انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والثقيلة (HD Center 2018: 34-35).

تؤكد دراسات الحالة المذكورة باقتضاب أنفاً أهمية استمرار جهود الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة انطلاقاً من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني في ليبيا وارتباطها بجهود المصالحة الأوسع. وقد أكد قادة المجتمع المحلي في الزاوية على طابع المشكلة المتعدد

⁹ يتوفر نص مبادرة أمن واستقرار ليبيا عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/2Jfze3R>

¹⁰ لمزيد من المعلومات والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالحكم المحلي في البيضاء، يرجى الرجوع إلى الفصل الذي وضعه الجراح في منشور بعثة الاتحاد الأوروبي في ليبيا حول دراسة حالات ليبية في الحكم المحلي (بعثة الاتحاد الأوروبي في ليبيا 2017: 90-104).

الأبعاد، ودعوا إلى تطبيق مجموعة متنوعة من التدابير تشمل تدخلات اجتماعية واقتصادية (إدماج أعضاء الجماعات المسلحة في مؤسسات الدولة أو القطاعات الأخرى)، والعدالة الانتقالية (تعزيز مبادرات المصالحة الوطنية والتصدي لدعوات الانتقام)، والمبادرات الخاصة بأسلحة معينة (لوائح تنظيمية تُجرّم الحياة غير المشروعة للأسلحة والاتجار بها، واشترط الحصول على ترخيص من أجل ملكية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقصر ملكية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها في الجيش وعمليات إنفاذ القانون، وبرامج لتحسين أداء وزارة الدفاع الليبية في مراقبة مخزونات الأسلحة والسيطرة عليها، وحملات تسليم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وشرائها).

وبالرغم من شمولية مقارنة الزاوية، إلا أن نجاحها كان مقيداً بسبب انعدام الأمن السائد على المستوى الوطني الذي أعاق تعبئة الجهات الفاعلة والموارد الأساسية لتنفيذ عناصر الخطة المهمة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وإعادة الإدماج. وفي المقابل، ربط القادة المحليون في طبرق والبيضاء استجابتهم لهذه المبادرات بسيافاتهم المحلية والتاريخية الفريدة وبهياكل ومركبات القوة المتوفرة لديهم. وفي حين ساهمت الإجراءات الأمنية الناجمة عن ذلك في تحقيق الاستقرار على المدى القصير، إلا أن العملية كانت أقل شمولية، ولا سيما فيما يتعلق بالشباب والنساء، ولربما كانت أقل فاعلية على المدى الطويل بسبب ذلك.

يجب ألا تغفل الجهات الفاعلة الدولية عن أهمية معالجة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عند سعيها إلى دعم بناء السلام على المستوى المجتمعي المحلي في ليبيا. وفي هذا الصدد، تُدرك المبادئ التوجيهية الدولية أهمية العمل مع الجماعات المسلحة على إدارة الأسلحة والخزيرة من أجل بناء الثقة ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها.¹¹ وقد خلصت البحوث التي أجريت في مدن أخرى، كمصراته، إلى أن التصدي لانتشار هذه الأسلحة كان تقريباً الأولوية القصوى لتحسين الحكم المحلي (بعثة الاتحاد الأوروبي في ليبيا 2017: 75). تُبرز المقاربات الأصلية في مدن الزاوية والبيضاء وطبرق رغبة القادة المجتمعيين في الانخراط في هذه القضية، وتُبرز أيضاً القيود التي واجهتهم من حيث الموارد المالية والتقنية. وبوسع المجتمع الدولي أن يضطلع بدور داعم مهم من خلال تبادل الدروس المستفادة من الحالات المستعصية الأخرى والممارسات الجيدة التي اتبعت فيها، ومن خلال توفير المساعدة التقنية حتى تلبى التدخلات الحد الأدنى من المعايير الدولية، ومن خلال المساعدة في ضمان استدامة المكونات الاجتماعية والاقتصادية في هذه المبادرات. يتعين على الجهات الفاعلة الدولية كذلك أن تؤدي دورها في تفادي الازدواجية غير المنسقة في البرامج، والأهم من ذلك، في وقف تدفق الأسلحة الجديدة من خلال الحزم في تطبيق الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة.

وفي الأجل البعيد، سوف تتطلب المبادرات المجتمعية الرامية إلى الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أجندة طموحة لإصلاح القطاع الأمني، وتوافقاً في الآراء بشأن مستقبل ليبيا السياسي.¹² تمتلك الجهات الفاعلة المحلية على مستوى المجتمع المحلي والمناطق الحضرية الكثير لتقدمه من حيث الخبرة والعزم على دعم هذا المشروع الوطني وتحديد التدابير المطلوبة في كل سياق لمواجهة انتشار الأسلحة. وكخطوة أولى في هذا المسعى، يتعين على السلطات الليبية الحاكمة أن تبني عقيدة أمنية تقوم على مبدأ الشعب أولاً. فلن يتمكن الليبيون من التصدي للتحديات التي يواجهونها ومن إحلال السلام الدائم والبناء إلا بإدراك الأدوار التكميلية التي تضطلع بها أطر العمل التنافسية والتصادفية في الحد من الأسلحة.

شكر وتقدير والدعم المالي

يود المؤلفون أن يعربوا عن خالص امتنانهم وتقديرهم للدكتور المهدي دغمان (والزملاء في مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية) والسيد محمد الجراح لكتابتهما ورقتي معلومات أساسية لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة حول المبادرات المجتمعية للسيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبيا. وقد استفادت الأقسام الفرعية الثلاث الواردة في التعقيب السياساتي هذا بشأن دراسات الحالة من أوراق المعلومات الأساسية هذه واعتمدت عليها بشكل كبير. كما نود أن نشكر السيدة لبنى علام على مساعدتها في البحث والترجمة، والسيد ماثيو جونسون على دوره التحريري. أخيراً، نود أن نشكر وزارة الشؤون الخارجية السويسرية (قسم الأمن الإنساني) ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية لدعمهما المالي لهذا البحث.

تعارض المصالح

ليس لدى المؤلفين تعارض للمصالح للإفصاح عنها.

References

- Doghman, M.** 2019. Local Initiatives for Small Arms Control in Libya. Unpublished Background Paper. Geneva: Small Arms Survey.
- Eaton, T.** et al. 2020. *The Development of Libyan Armed Groups Since 2014: Community Dynamics and Economic Interests*. London: Chatham House. Available at <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/CHHJ8001-Libya-RP-WEB-200316.pdf>.

¹¹ انظر (48–47) 2018: 'Unit 10' in de Tessières

¹² في الفترة الواقعة بين حزيران/يونيو وآب/أغسطس 2013، اشترك برنامج مسح الأسلحة الصغيرة مع معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) وأجرى مسحاً للأسر المعيشية على الصعيد الوطني (1500 أسرة ليبية) لاستطلاع آراء الشعب الليبي وتجاربهم إزاء العنف المسلح، ومؤسسات الأمن والعدالة، وتداول الأسلحة النارية (Florquin, N, et al. 2014). وكان من الملاحظ أن معظم المشاركين في الدراسة المسحية ينظرون إلى الحد من الأسلحة كشرط لبناء مؤسسات أمنية رسمية قوية قادرة على ضمان أمن الشعب، ولا يزال هذا الشرط قائماً حتى هذا اليوم. للاطلاع على تحليل أوفى، يرجى زيارة: <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/G-Issue-briefs/SAS-SANA-IB1-Searching-for-Stability-Libya.pdf>

- Eljarh, M.** 2019. Local Initiatives to Control Small Arms and Light Weapons in Tobruk, Al-Bayda, and Misrata. Unpublished Background Paper. Geneva: Small Arms Survey.
- EU Delegation to Libya.** 2017. *Libyan Local Governance Case Studies*, July. Available at <https://www.docdroid.net/ce1aKnu/00-libya-local-government-report-sept-2017-pdf>.
- Florquin, N.** et al. 2014. *Searching for Stability: Perceptions of Security, Justice, and Firearms in Libya*. SANA Issue Brief. Geneva: Small Arms Survey. Available at <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/G-Issue-briefs/SAS-SANA-IB1-Searching-for-Stability-Libya.pdf>.
- Center for Humanitarian Dialogue (HD Center).** 2018. *The Libya National Conference Process: Final Report*. Geneva: HD Center. Available at https://www.hdcentre.org/wp-content/uploads/2018/11/NCP-Report_English.pdf.
- Jenzen-Jones, NR and Schroeder, M.** 2018. *An Introductory Guide to the Identification of Small Arms, Light Weapons, and Associated Ammunition*. Geneva: Small Arms Survey. Available at <http://www.smallarmssurvey.org/resources/publications/by-type/handbooks/weapons-id-handbook.html>.
- Lacher, W and Al-Idrissi, A.** 2018. *Capital of Militias: Tripoli's Armed Groups Capture the Libyan State*. SANA Briefing Paper. Geneva: Geneva. Available at <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/T-Briefing-Papers/SAS-SANA-BP-Tripoli-armed-groups.pdf>.
- Lacher, W.** 2019. *Who's Fighting Whom in Tripoli: How the 2019 Civil War is Transforming Libya's Military Landscape*, SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. Available at <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/T-Briefing-Papers/SAS-SANA-BP-Tripoli-2019.pdf>.
- Lacher, W.** 2020. *Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict*. London: I.B. Tauris. DOI: <https://doi.org/10.5040/9780755600847>
- McQuinn, B.** 2012. *After the Fall: Libya's Evolving Armed Groups*, Working Paper No. 12. Geneva: Small Arms Survey.
- de Tessières, S.** 2018. *Planning Effective Weapons and Ammunition Management in a Changing DDR Context: A Handbook for Practitioners*. New York: UNODA and UNDPKO.
- Tubiana, J and Gramizzi, C.** 2017. Tubu Trouble: State and Statelessness in the Chad– Sudan–Libya Triangle. *Joint publication of the Human Security Baseline Assessment project, Security Assessment in North Africa project, and Conflict Armament Research*, Working Paper No. 43. Geneva: Small Arms Survey.
- Tubiana, J and Gramizzi, C.** 2018. Lost in Trans-nation: Tubu and Other Armed Groups and Smugglers along Libya's Southern Border. *Joint publication of the Human Security Baseline Assessment project, Security Assessment in North Africa project, and Conflict Armament Research*, Report. Geneva: Small Arms Survey.

How to cite this article: Tartir, A and Florquin, N. 2021. Urban Peace-Building through Community-Based Initiatives to Control SALWs in Libya. *Journal of Illicit Economies and Development*, 2(2), pp. 99–103. DOI: <https://doi.org/10.31389/jied.57>

Submitted: 31 March 2020

Accepted: 20 July 2020

Published: 23 February 2021

Copyright: © 2021 The Author(s). This is an open-access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC-BY 4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited. See <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>.



Journal of Illicit Economies and Development is a peer-reviewed open access journal published by LSE Press.

OPEN ACCESS A circular icon with a stylized 'a' inside, representing open access.